



**الحقوق الجنسية والإنجابية في
منطقة البحر الأبيض المتوسط:
محصلة مثيرة للقلق**





في حين يستعد العالم في 28 أيلول/سبتمبر للاحتفال باليوم العالم للإجهاض الحر والآمن، تنشر «ميدفيمينسويرة» خلال أيلول/سبتمبر 2021 ملفاً واسعاً حول الحقوق الجنسية والإنجابية. ولتحقيق لهذا الملف، انكبت صحافيات الشبكة على إجراء تقارير معمقة وكتابة مقالات تحليلية ثمينة حول هذه المسألة في الجزائر ومصر وإيطاليا وفلسطين وتركيا ولبنان والمغرب ومالطا وإسبانيا، وهي البلاد التي ما زال فيها الوصول إلى هذه الحقوق الأساسية بعيداً جداً. وحيث تحققت على الورق، بقي تطبيقها هشاً للغاية.



ما بين النفي والقبول، وتحقيق التقدّم والتراجع، تبدو المحصلة النهائية لوضع الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء في بلدان البحر المتوسط مقلقة جداً. ففي الضفة الجنوبية منه، ووفق ما تشير إليه شبكة روسة RAWSA في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المقال الذي كرسناه لها، وحدها تونس تسمح بالإجهاض من دون مخاطر، من حيث المبدأ، ممّا يفسّر على الصعيد الإقليمي العدد المرتفع للوفيات بسبب المضاعفات التي تحصل للنساء سنوياً في البلاد التي يكون الإجهاض فيها ممنوعاً، وبالتالي غير آمن.

في الجزائر، تظهر شهادات الطالبات الشابات التي جمعتها غانيا خليفي حالة الرعب والعزلة والمخاطر التي تواجهها المرأة لكي تتدبّر وحدها، وفي جوّ تجريمي للإجهاض، إيقاف الحمل غير المرغوب.

وإن كان إيقاف الحمل بشكل طوعي مسموحاً بشكل واسع في أوروبا الجنوبية، فإنه لا يزال ممنوعاً ويُعاقب عليه بشدة في دول أوروبية أخرى، من بينها جزيرة مالطا، حيث يجرم القانون النساء والأطباء معاً، كما جاء في مقال هيلينا غريش.

في المقابل، في إيطاليا حيث الإجهاض مشرّعاً منذ عام 1978، يُسجّل العدد المتزايد للأطباء المتحجّجين/ات «بالضمير» من أجل تبرير رفضهم إجراء عمليّات الإجهاض أو الإشراف عليها. ووصل المعدّل الوطني الوسطي للمستنكفين/ات ضميرياً إلى 70٪، وفق ما جاء في تقرير الصحافية مونيكا لافرانكو.

في تركيا، يبدو السيناريو أسوأ. فعلى الرغم من أن الإجهاض في البلاد شرعيّ منذ 1983، فإن الوصول إليه محفوف بالمخاطر. في هذا الإطار، كتبت أوفغو بينار: «عندما بادرت ناشطات من ملجأ «السقف القرمزي للنساء» إلى الاتصال بالمستشفيات العامة في

اسطنبول في عام ٥١٠٢ للسؤال عما إذا كان بالإمكان إجراء عمليّات إجهاض فيها، لم تشكّل الإجابة بنعم أكثر من واحد على عشرة من عدد هذه المستشفيات العامة». لا بل أن الرئيس رجب طيب أردوغان بنفسه سبق أن صرّح وبصوت عال وصارم أنه يعتبر «الإجهاض جريمة».

ليس تطبيق الحقوق الجنسية والإنجابية حيادياً أبداً، كما تلاحظ الكاتبة اللبنانية كالين نصرالله. ففي مقالها التحليلي حول نشأة سياسة تحديد النسل والتحكّم بالولادات، وفي سعيها للإجابة عما إذا كان هذا التحكّم حقاً بالفعل أم استراتيجية سياسية، تنظر الكاتبة في الاستخدام التمييزي لهذا الحقّ الذي تستغلّه السلطات عادةً لتخفيض عدد الولادات ضمن المجموعات المهمّشة وغير المرغوب بها (مثل مجتمع الفلسطينيين، والسوريات، والمهاجرات). أمّا بالنسبة إلى اللبنانيات، فيبقى الإجهاض الآمن ممنوعاً بشكل مطلق. بالعودة إلى إيطاليا، تبيّن فيديريكا آراكو كيف يتحكّم المنطق الأبوي البطريركي بالعقليّات والتصرّفات اتجاه النساء اللواتي يخترن عدم الإنجاب. فعندما تكون المرأة بلا أولاد، غالباً ما تُجابه بحالة من الاستنكار المجتمعي «الخفي والواسع الانتشار»، بحسب آراكو التي تدعم ملاحظتها بأمثلة واقعيّة واضحة ومصادر أدبيّة حديثة.

إنّ حق النساء في التحكّم بأجسادهنّ يعني أن تكون لكلّ امرأة حياة جنسيّة آمنة وممتعة، وقدرة على التحكّم بخصوصيتها عبر الوصول السهل إلى وسائل التخطيط ومنع الحمل المتنوّعة. وحين تختار المرأة الحمل- إذا قرّرت ذلك- يجب أن يعني ذلك قدرتها على أن تعيش فترة حملها والولادة بشكل سليم وسلس، وأن تتمتع بمواكبة وعناية تحترمان المخاض وترعاه، بعيداً من مخاطر «العنف الجينيكولوجي» الذي تتطرّق إليه الزميلتان المصريّة والإيطاليّة.

وكما تروي لنا لينا مسكين في تقريرها حول القابلات في المناطق الريفية في المغرب، فإنّ البعد عن المراكز الحضرية غالباً ما يعرّض النساء الحوامل إلى عزلة ومخاطر كان يمكن تفاديها فيما لو يتم الاعتراف بمهنة القابلات واحترامها.

للعنف أثناء التوليد حصّته أيضاً من هذا الملف. ففي مصر، تحلّل ماريان رو اللّجوء المتزايد والمتسارع وغير المبرّر في الكثير من الأحيان للولادات القيصرية على مجمل الأراضي المصرية. لهذه الظاهرة صداها أيضاً في إيطاليا، حيث نجد أن امرأة من كل ثلاث نساء تلد بالطريقة القيصرية.

في النهاية، وكما ما تذكّرنا راما يوسف، لن يكون هناك صحة إنجابية إيجابية في فلسطين من دون إدراك الرجال لأهمية هذه المسألة ومساهماتهم المسؤولة في دعم شريكاتهم. فمثلاً، ما زال الكثير منهم أسرى جهلهم بالتحوّلات الكبيرة التي تمرّ بها النساء على مستوى صحتهنّ النفسية والجسدية على امتداد مراحل حياتهنّ، وهو أمر لا يمكن أن تحيط به وتخفّف من وطأته سوى برامج متينة من التربية الجنسية المبكرة.

تنطبق هذه الرسالة بدون أدنى شك على بقية أنحاء العالم حيث ما زال جسد المرأة وقدرتها الإنجابية موضع تحدّيات لا يُستهان بها.



١.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عن «روسة»: شبكة من أجل
حقوق النساء وحقهنّ في
الوصول إلى الإجهاض الآمن
في الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا

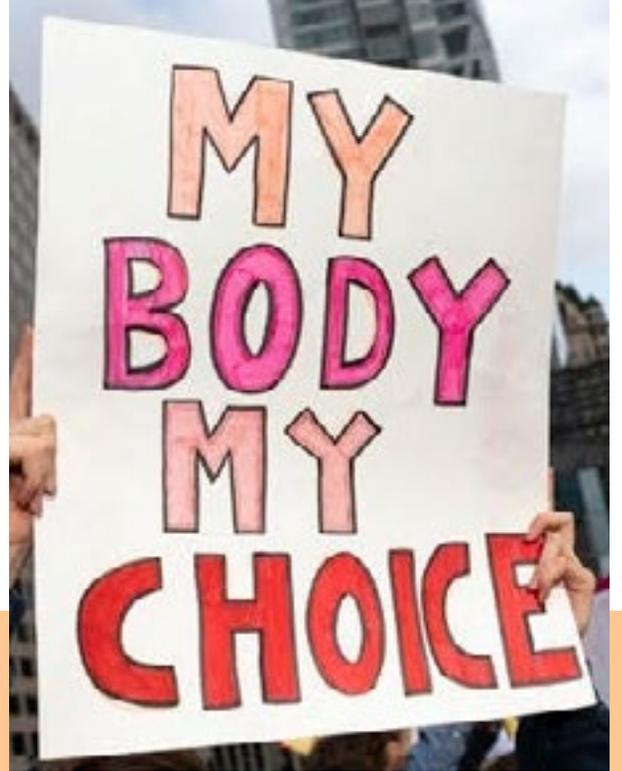
تغيير الذهنيات والتصرفات والأحكام
القضائية والتشريعية حول الحقوق
الجنسية والإنجابية، وإخراج الإجهاض
من اللاشريعة في معظم بلدان منطقة
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا... تلك
هي أهداف روسة RAWSA، الشبكة
التي ولدت في عام 2019. فنلتعرّف
أكثر إليها.

٢.

الجزائر

إجهاض السرّي في الجزائر:
ممارسة منتشرة لكن مُحَرّم
الكلام عنها

حين أُقرّ قانون الصحة الجزائري
عام 2018 ، استقبله المراقبون/
ات بحفاوة إذ رأوا فيه تقدّماً هاماً
باتجاه منح الحق في الإجهاض
في الجزائر. غير أنّ هذا النص لم
ينعكس فعلياً على أرض الواقع. بل
من الواضح أنّه لن يحمل أيّ تطوّر
ثوري طالما أنّ مبدأ المنع القاطع
ما زال حاضراً فيه، وبقوّة.



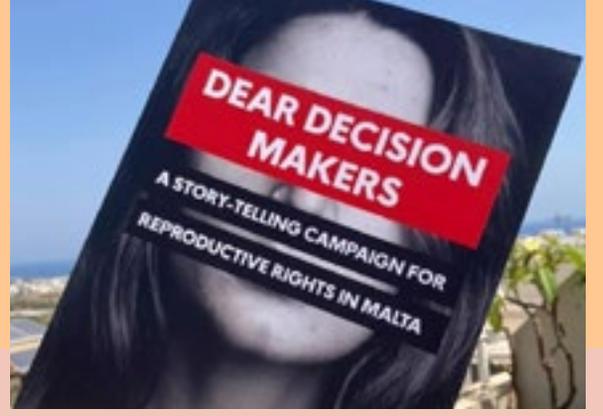
٣.

مالطا

جزيرة صغيرة بمعتقدات صارمة: كيف تناضل أقلية لصالح
الحقوق الجنسيّة في مالطا؟

تُحظّر مالطا الإجهاض بشكل واضح وصريح، من دون أن تنسى تجريم النساء
والأطباء الذين يقومون بهذا الإجراء. ويبدو من المواقف المسجّلة في الجزيرة،
على الأقل في محافظتها العامة، أن السواد الأعظم في البلاد يعارض بشدّة
مجرّد مناقشة إلغاء التجريم. مع ذلك، تتغيّر الآراء في صفوف أوساط مجتمعيّة

عدّة، كـبعض الحقوقيين/ات والأطباء، نستكشف في هذا المقال كيف يقود هؤلاء الرحلة الصعبة من أجل الوصول إلى نظامٍ حديث يهتم بالحقوق الجنسية والإنجابية.



٤.

إيطاليا

هل قلت صحّة؟ أنظري إلى صحّة الإيطاليّات الجنسيّة والإنجابيّة

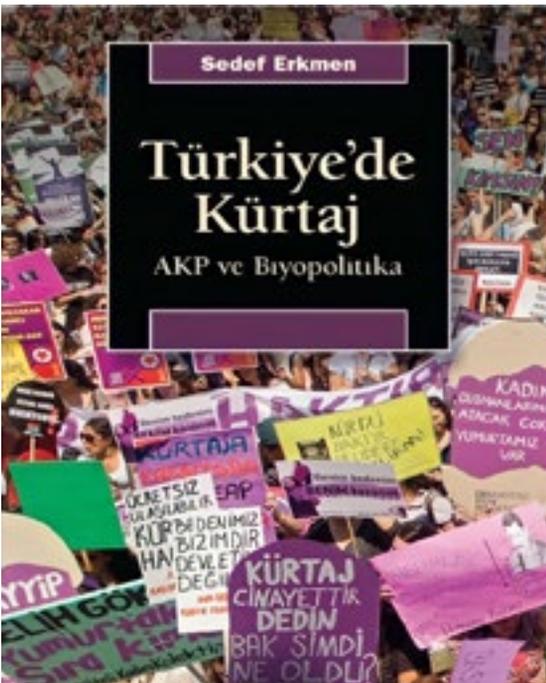


في إيطاليا، يحمي القانون الحق في الإجهاض، على الورق على الأقل. لكن في أرض الواقع، علينا التعامل مع الحقائق الصعبة، مثل المعدّل الوطني للمُستنكفين «ضميرياً» عن إجراء عمليّات الإجهاض، والذين تصل نسبتهم إلى 70 ٪، وفي بعض المقاطعات، إلى ما يزيد على 90 ٪، في موليزي وترينتينو ألتو أديجي وبازيليكاتا.

٥.

تركيا

الإجهاض في تركيا: كيف يكون الإجهاض مسموحاً وممنوعاً في آن؟



على الرغم من أن الإجهاض مسموح قانوناً في تركيا منذ عام ٣٨٩١، إلا أن التمكن من إجرائه ليس مضموناً. تلك حقيقة لا يمكن أن نغفلها عن التعليقات المُنديّة التي يطلقها سياسيون بين الفينة والأخرى، والذين يبدو وقعُ تصريحاتهم أحياناً أقوى من تشريعات الدولة نفسها..

٦.

لبنان

تحديد النسل، هل هو فعلاً «حق»؟



يقود النظرُ إلى بدايات حركة التحكّم بالولادات وتنظيم الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى صورة أكثر تعقيداً عن ماهية هذه القضية، وهي صورة تتجلى آثارُ إرثها الخبيث في لبنان اليوم بشكلٍ شديد الوضوح. فلنعد إليها قليلاً.

٧.

امرأة حتّى لو لم تكن أمّاً: عن الأحكام التي تُلقى على اللواتي لم يُنجبن

على الرغم من انخفاض نسبة الأشخاص الذين ينظرون إلى الأمومة كقدر بيولوجي لا فرار منه، فإنّ ذلك لم يعن توقّف تعرّض اللواتي اخترن عدم الإنجاب للتنميط والأحكام المسبقة المتجدّرة في عقليّاتٍ خانقة... نوعٌ من الاستقطاب يُعيدك بشكل دائم إلى ذلك السؤال: مع من تقفين؟



٨.

المغرب

القبالات القانونيّات في المغرب: الخطر يتهدّد «واهبات الحياة»



في الأماكن المظلمة من المدينة، وفي المناطق الريفية والجبلية في المغرب، تقدّم القبالات عملاً أساسياً وملحاً... لكنّه مهدّد.



الولادة ببطن مفتوح في مصر: عندما تصبح العمليّة القيصريّة هي القاعدة

من المعروف أنّ فواتير الولادة القيصرية أعلى بمرتين من فواتير الولادة الطبيعية، وغالباً ما تؤخذ في الاعتبار راحة الطبيب/ة الذي يرمج مسبقاً اليوم الذي سيقوم فيه بالتوليد، ليتأكد من أنّ الموعد لن يتضارب مع نوبته الليلية مثلاً... فمتى تصبح المرأة هي الأولويّة؟



الصحة الإنجابيّة: أما آن لها الخروج من علبة التابوهات الفلسطينيّة؟

تدفعنا الصّحة الإنجابيّة للتفكير في الوسائل الكفيلة بتحقيقها بشكل يجعلها متاحة للشرائح الاجتماعية كافة. تتفق معظم الخبرات والخبراء على أنّ نشر الثقافة الجنسية في المجتمع يبقى الخطوة الأولى والأهم في فلسطين.

